مستقبل فلسطينيي الشتات: أسس التعامل مع الطروحات الدولية وقواعده

عدنان الهياجنة*

ملخص: حاولت هذه الدراسة الاستشرافية تسليط الضوء على أهم قضايا الحل النهائي في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، وتتمثل في قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ من خلال مناقشة كيفية التعامل مع هذه القضية على المستوى الفلسطيني والعربي والإسرائيلي والدولي. وقد سلطت الضوء على تحليل أهم الطروحات للتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين. كما ناقشت المدارس الفكرية التي شكلت بنية التفكير في القضية عبر طرح إستراتيجية عربية للتعامل معها من منظور المدرسة الواقعية. وآثرت الدراسة التحليل العلمي لهذه الطروحات آخذة بعين الاعتبار المتغيرات الدولية طرحاً افتراضياً لا يعبر عن وجهة نظر الباحث، وإنما عن رؤية إستراتيجية لما ستؤول إليه الأمور فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وخلصت بعد ذلك إلى ما يأتي: إمكانية الاعتراف بالحقوق العامة للاجئين دون تطبيقها عملياً، وإمكانية عودة بعض اللاجئين في إطار إعلامي إنساني، وعدم احتمالية عودة كبيرة للاجئين، والتركيز على التعويض المادي، وممارسة الضغوط على الدول المضيفة لاستيعاب اللاجئين واعتذار إسرائيل إعلامياً عما بدر منها بشأن اللاجئين. كما عرضت الدراسة لبعض الأمور المهمة التي لا بد على صانع القرار العربي من أخذها بعين الاعتبار للتعامل مع الحل الافتراضي.

المصطلحات الأساسية: حق العودة، قضية اللاجئين الفلسطينيين، الحل الافتراضي لقضية اللاجئين، عملية السلام، قضايا الحل النهائي، إسرائيل، التعويض، الاستيعاب.

* أستاذ العلوم السياسية المشارك، برنامج العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الهاشمية، الزرقاء – المملكة الأردنية الهاشمية.

مقدمة:

تعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من المشكلات الدولية السياسية والإنسانية المعقدة، والتي لم تحظ بإرادة دولية كافية لحلها على مدى أكثر من خمسة عقود، وهي كذلك مفتاح لأي تطور مستقبلي يتعلق بعملية السلام في منطقة الصراع العربي – الإسرائيلي؛ إذ لا يتصور لأي كان له اطلاع على تطورات المنطقة في العقود الماضية أن يقلل من أهمية القضية المحورية فيها. ولئن اتفق البعض على أن قضية الصراع العربي الإسرائيلي نشأت بسبب الصراع على الأرض والشعب، فإن مشكلة الأرض، كما في معاهدة السلام، قد حلت – من وجهة نظر حكومية أو رسمية – إلى حد كبير (أو اتفق عليها 20% مقابل 80%)، لكن مشكلة الشعب لا تزال معلقة، ولا يتصور أن يكون هناك فرصة للسلام في منطقة الشرق الأوسط دون حلها.

وستسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، في محاولة لإلقاء الضوء على كيفية التعامل مع الطروحات الدولية لحل هذه القضية، وتتمثل هذه التساؤلات فيما يأتي: ما هذه الطروحات وما العناصر المشتركة بينها؟ ما الطرح المتوقع تطبيقه؟ ما المتغيرات التي تحكم الحل لقضية اللاجئين؟ ما أهم أسس بناء الإستراتيجية العربية للتعامل مع هذه القضية؟ ما الذي يمكن عمله إذا ما تم الاتفاق بين السلطة الوطنية وإسرائيل حول هذه القضية على أسس غير عادلة؟ كيف يمكن التعامل مع مثل هذا الأمر؟ وهناك سؤال في غاية الأهمية هو: هل سيتم وضع جميع الأطراف تحت الواقع، والقبول بما تسفر عنه المفاوضات الثنائية بين السلطة الوطنية والطرف الإسرائيلي؟ وهل يمكن أن يكون دور الإستراتيجية العربية محصوراً في زيادة حصص التعويضات وحق العودة الرمزي، وهو الحل الذي يمكن أن تسير عليه الأطراف المتنازعة؟ ما رد فعل الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين؟ وكيف يمكن للسلطة الوطنية التعامل مع هذا الأمر؟

وستتبنى هذه الدراسة منهجاً واقعياً بعيداً عما تطرحه المدرسة المثالية في كيفية التعامل مع هذه القضية السياسية والمحورية والإنسانية لأسباب تتمثَّل في فشل هذه المدرسة في كثير من الحالات على الساحة الدولية؛ لأن الآلية المسيطرة على التعامل الدولي منبثقة من وجهة نظر المدرسة الواقعية، وهذا لا يعيب المدرسة المثالية، التي تنظر إلى الأمور من منظور عالم الأمنيات، التي سيطرت على معظم الدراسات في العالم العربي، وبخاصة القانونية منها؛ حيث افترضت أن السلام هو القاعدة وأن الصراع هو الاستثناء، على عكس ما يفكر فيه العالم الغربي. هناك من

ارتأى وجود قاعدة أساسية في العلاقات الدولية لا بد لنا أن نأخذها بعين الاعتبار «إذا أردت أن تفهم العالم يجب أن تفكر كما يفكر من يسيطر على هذا العالم في الوقت الحالي وفي المستقبل» (عدنان هياجنة، 1999).

وستعرض هذه الدراسة أهم الطروحات الدولية والعربية السياسية والأكاديمية في التعامل مع هذه القضايا، ثم تقوم بمقارنة بينها للخروج بطرح افتراضي مبني بشكل أساسي على هذه الطروحات، ومن ثم ستقوم بوضع أسس للتعامل معها. ولن تتطرق الدراسة إلى طروحات القوى السياسية تجاه موضوع اللاجئين، ولا إلى الطروحات المتداولة عربياً وعالمياً، وإنما ستنتقي – بشكل علمي – أهم الطروحات التي تطرقت إليها الأدبيات المؤثرة في دراسة هذه القضية السياسية.

الافتراضات الأساسية

تسهم هذه الدراسة في بناء أسس التعامل مع الطروحات الدولية وقواعده؛ وذلك من أجل القيام بمحاولة تشكيل مشروع «إستراتيجية عربية» للتعامل مع هذه القضية مبنية على الافتراضات (Assumptions) الآتية، والتي تمثّل الصورة الكلية للتعامل مع قضية اللاجئين:

– إن اتفاقيات السلام أدّت دوراً كبيراً في التأثير سلباً على أية إستراتيجية نتيجة تأجيل هذه القضية المهمة إلى اتفاقيات الحل النهائي.

– إن الطرفين المهمين في هذه العملية هما: السلطة الوطنية الفلسطينية التي تعدّ الممثل الرسمي للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج – بغض النظر عن مدى شرعية وقبول هذا التمثيل من قبل بعض الأطراف – وإسرائيل، ومن دونهما لا يمكن أن نصل إلى حل لهذه القضية، وبخاصة فيما يتعلق بالمسؤولية التاريخية عن هذه المشكلة المصيرية، قبل الحديث عن تطبيقات أحكام الشرعية الدولية – غير الملزمة – بالنسبة لإسرائيل من خلال التجربة العملية لمنهج القانون الدولي في العلاقات الدولية. أما الأطراف التي لها علاقة وطيدة بهذه القضية فتقع على رأس القائمة الدول المضيفة لعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، وبخاصة الأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، وهذا لا يعني بالضرورة عدم أهمية الدول المضيفة الأخرى للفلسطينيين سواء أكانت أوروبية أم عربية.

– إن المفاوض الفلسطيني الذي يتسلح بسلاح واحد يتمثل في الاتفاقيات والقرارات الدولية ستضعف إستراتيجيته المستقبلية، وبخاصة إذا أخذنا بعين

الاعتبار أنها تقوم على أساس المطالبة بتحقيق أمور سيادية مقابل التنازل عن أمور يعتبرها قضايا خفيفة نسبياً (Soft issues)، أو غير قابلة للحل كلياً من وجهة النظر البراغماتية، مثل قضية اللاجئين، وهذا سيؤدي إلى تعزيز الشروط الإسرائيلية مقابل حصول السلطة الوطنية الفلسطينية على مكاسب سيادية مثل إقامة الدولة الفلسطينية.

– إن مسألة الشرعية الدولية يجب تجاوزها عملياً، وليس بالضرورة عدم استخدامها عند الحديث عن إستراتيجية لحل هذه القضية، لكن يجب التركيز على الأمور العملية الواقعية الراهنة في العلاقات الدولية، وهي السيطرة الأمريكية على مخرجات السياسات الخارجية للدول العظمى، ومزاجية الدولة الأمريكية المهيمنة في تطبيق القرارات الدولية.

– يجب فهم التوجهات الأمريكية في هذا المجال، وهنا لا بد من الإشارة إلى كثير من الافتراضات الأساسية التي تقع تحت هذا البند:

* هناك تطابق واضح بين المواقف الأمريكية والمواقف الإسرائيلية.

* هناك ميل واضح من دول العالم لعدم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه القضية (Brittain, 2000).

* هناك مصالح عربية أمريكية ستؤثر في تحركات كثير من الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية المنحازة للطرف الإسرائيلي.

* إن الاحتماء الفلسطيني الدائم بالولايات المتحدة الأمريكية أمر غير مسوغ على ضوء معرفة السلطة الوطنية الفلسطينية بالمواقف الأمريكية.

– إن هناك إهمالاً للقوة الضاغطة والورقة الرابحة في معالجة قضية اللاجئين، والتي تتمثل في الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الشتات، وهو صاحب القول في هذه المسألة؛ لأن ذلك يتعلق بحقوق فردية فضلاً عن الحقوق الجماعية جراء التشريد (Zureik, 1999).

طروحات التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين

ليس الهدف من هذه الدراسة مراجعة كل طرح دولي من أية جهة كانت، ووضع إستراتيجية للتعامل معه بشكل فردي؛ لأن هذا النوع من الدراسات لا يؤدي إلى نتيجة عملية، وإنما الهدف هو محاولة استشراف المستقبل بما يمكن أن يحدث في التعامل مع هذه القضية، ووضع إستراتيجية للتعامل معها، وهذا لا يعني رضا

الباحث الشخصي عن هذه الطروحات ولا عجزه عن وضع تصور مثالي لحل قضية اللاجئين كما نرى في بعض الكلمات السياسية والمقابلات التلفزيونية والخطب العصماء التي لا تغني ولا تسمن من جوع، كما أنه ليس – بالضرورة – تعبيراً يائساً من تفعيل الدور العربي في هذا المجال؛ لأن ذلك سيعيدنا إلى نقطة الصفر، والحديث عن الوحدة والصف العربي، إلى غير ذلك من النظارات التي لبسناها لعقود ماضية واستفاد منها أصحابها شخصياً على حساب المصالح الوطنية.

إن هذه الدراسة – في الحقيقة – ستقدم طرحاً عملياً نابعاً من خلاصة تحليل وقراءة الدراسات والأفكار المؤثرة في مجال التعامل مع قضية اللاجئين، وستحاول طرح أسس وقواعد هذا التعامل.

أولاً – طروحات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لديهما موقف شبه موحد في المسائل المتعلقة بالتعامل مع آلية حل قضية اللاجئين الفلسطينيين (Schiff, 1999, The Washington Institute for Near East Policy, 1999). وقبل أن نعرض الموقف الأمريكي لا بد لنا من مراجعة تطور المواقف الأمريكية تجاه هذه القضية؛ من أجل معرفة التوجهات الأمريكية الحالية والتنبؤ بها، وبخاصة أنها تتفق مع إسرائيل.

– يعد الرئيس «أيزنهاور» هو الرئيس الأمريكي الوحيد الذي نادى بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم كحل عادل لمشكلتهم، وبدء السلام في المنطقة (Hassassian, 1999)، واعتمد في رأيه على دراسة (Richard Craft and Jack Heimer)، واعتمدت خطة العودة على النقاط الآتية:

أولاً – يشكل اللاجئون الفلسطينيون نصف مليون شخص تقريباً، ويمثلون (150) ألف عائلة تعيش في المخيمات الموزعة بين الأردن، ولبنان، وسوريا، وغزة.

ثانياً – عودة (100) ألف لاجئ في المرحلة الأولى 1956–1957، و(100) ألف لاجئ في المرحلة الثانية (1959–1960).

ثالثاً – تعويض أصحاب الأملاك الذين لا يرغبون في العودة عن أملاكهم.

رابعاً – توطين (160) ألف لاجئ في سوريا، و(125) ألف لاجئ في الأردن.

خامساً – إنشاء صندوق تعويضات تشرف عليه الأمم المتحدة لمن لا يرغب في العودة.

سادساً – إعطاء منزل بالإضافة إلى قطعة زراعية لكل عائلة.

أما نتيجة هذه الخطة فقد تمثلت بالآتي:

أولاً – اشتراط حكومة إسرائيل (Moshe Sharett) على الدول العربية المجاورة لها توقيع معاهدة سلام معها.

ثانياً – رفض العرب هذا الطرح الأمريكي، وطالبوا بالتزام القرار (194)، المتضمن عودة جميع اللاجئين.

ثم تلا هذا المشروع طرح (Cyrus Vance) (اللجنة الأمريكية) في عام (1969)، الذي ركز على التوطين من خلال صندوق دولي، حيث تتحمل الولايات المتحدة، والدول الأوروبية وإسرائيل ميزانية هذا الصندوق، ثم عدل هذا المشروع من خلال اقتراح فرنسي عام (1970) وهو عودة (35٪) من أصحاب الأملاك إلى أراضيهم في فلسطين؛ لكن إسرائيل رفضت الاقتراح ونادت بتوطين الفلسطينيين في الأراضي التي يعيشون عليها في الوقت الراهن (آنذاك). وفي عام (1973) طرح «كيسنجر» تعديلات على هذا الاقتراح من خلال توطين (ثلثي) اللاجئين في الأردن والثلث الآخر في سوريا، ودفع تعويضات إلى أصحاب الأملاك التي استولت عليها إسرائيل؛ غير أن العرب رفضوا هذا الطرح.

وقدم طرح آخر من قبل الرئيس «ريجان» يعتمد على توطين اللاجئين في الأردن وسوريا، وإنشاء صندوق للتعويضات تشرف عليه لجنة من الأمم المتحدة (The Scotsman, 1999, UN Secretary-General, 2000).

ويبدو من خلال ما تقدم أن الطروحات الأمريكية تتوافق مع الطروحات الإسرائيلية والأوروبية، وأن المبدأ الذي تتكلم عنه هذه الأطراف هو التوطين والتعويض لأصحاب الأملاك. حتى إن حق العودة لم يكن جزءاً من الاقتراحات الأمريكية عبر العقود الخمسة الماضية، إلا في عهد «أيزنهاور»، ويمكن القول إن إدارة «كلينتون» قد تكون تطرقت إلى حق العودة الرمزي في ظل محاولة إرضاء السلطة الوطنية الفلسطينية ودعم شرعيتها في المفاوضات. وكان موقف الدول العربية والجامعة العربية هو الرفض الدائم لهذه الاقتراحات والدعوة لتطبيق القرار (194) في حق العودة والتعويض.

وبناء على ذلك، نستطيع أن نقول إن هناك توافقاً أمريكياً – أوروبياً – إسرائيلياً رسمياً حول الموقف من قضية اللاجئين.

ثانياً – طروحات الدول العربية ومواقفها:

يمكن تلخيص هذه المواقف الرسمية والمعلنة بما يأتي:

– التزام الشرعية الدولية، وبخاصة القرار (194) المتضمن حق العودة والتعويض.

– الحصول على الحقوق الفردية للأشخاص والحكومات نتيجة لمعاناة الشعب المضيف.

– عدم قبول أي مشروعات خارجة عن نطاق القانون الدولي.

ويلاحظ من خلال مراجعة العديد من الأدبيات العربية حول الطروحات العربية والمواقف العربية من قضية اللاجئين ما يأتي (انظر: أبو عودة، 1999، أبو ستة، 2001):

– معظم المواقف مثالية الطرح ومستحيلة التطبيق ضمن الواقع الدولي الراهن.

– غياب الطروحات، وإعطاء منظمة التحرير الفلسطينية حرية الحركة في المفاوضات ذات العلاقة بقضايا الحل النهائي.

– قيام الإستراتيجية الفلسطينية على التفاوض مع الطرف الإسرائيلي ثم العودة إلى الأطراف العربية لأخذ الدعم العربي حول هذه القضايا عن طريق المؤتمرات والزيارات... إلخ.

ثالثاً – طروحات أكاديمية:

تشكل الطروحات الأكاديمية مقترحات شبه رسمية تمثل وجهة نظر إسرائيلية – أمريكية – فلسطينية – (السلطة الوطنية)، ويمكن بحسب تعبير الباحث «المساد» أن تكون أفكار عدد من الباحثين في هذا المجال مرجعية أساسية في التعامل مع قضية اللاجئين في مفاوضات الوضع النهائي (Massad, 1999)، ومن هؤلاء الباحثين:

(Adelman, Henry Cattan, Jacques Cuenod)، ومعظم اقتراحاتهم تصب في التعويض والتوطين، مع اختلافات تتركز في آليات التعويض وكيفية مساعدة الفلسطينيين واستطلاع آرائهم، من دون الحديث عن حق العودة.

وستتناول الدراسة مقترحين يمكن أن يشكلا مبادئ أساسية، كان لهما أثر واضح في الطروحات الراهنة (كامب ديفيد الثانية) للتعامل مع قضية اللاجئين:

1 – مقترح دونا آرزت (Donna Arzt,):

يشمل هذا المقترح الذي قدمته الباحثة في كتاب نشر عام 1996، وأعيد مضمونه في عدد من المؤتمرات الدولية، العناصر الآتية (Arzt, 1996, 1997, 199):

– عدم تحميل إسرائيل مسؤولية مشكلة اللاجئين؛ إذ ترى الباحثة أنه لا يمكن معرفة الطرف الذي تقع عليه المسؤولية في قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ لذلك لا بد لكل الأطراف أن تتحمل المسؤولية في حل هذه المشكلة.

– التركيز على استيعاب اللاجئين في الدول المضيفة والضفة الغربية، وإمكانية عودة (75) ألفاً من كبار السن غير القادرين على الإنجاب (Non-reproductive Palestinians Refugees)؛ حتى لا يتأثر مستقبل إسرائيل الأمني، وبخاصة التركيبة السكانية.

– مشاركة إسرائيل في التعويضات للفلسطينيين عن طريق أجور الأراضي العربية التي استخدمها اليهود.

2 – مقترح مجموعة جامعة هارفارد، الذي قدمه كل من (Alpher & Shikaki, 1998):

وهي مجموعة من الباحثين من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، قدمت أربعة مقترحات من أجل التعامل مع قضية اللاجئين، وخلصت دراستها، التي بدأت عام (1996)، إلى تقرير نشر في مايو (1998) وهو يمثل «حلاً وسطاً» (Massad, 1999, Hassassian, 1999, PNA official website):

– إمكانية مشاركة إسرائيل في تحمل المسؤولية العملية (Practical) وليس المسؤولية الأخلاقية (moral)، في قضية اللاجئين، والاعتراف بحقوقهم والتركيز على كيفية التعويض بدل عودتهم.

– قبول عودة أعداد محددة من اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية وليس إلى إسرائيل.

– إمكانية عودة عشرات الآلاف في ظل برنامج لم الشمل إلى إسرائيل.

– تقوم إسرائيل بتعويض اللاجئين على أساس جماعي (Collective basis) بناء على شرطين؛ الأول: أن تقوم الدول العربية بنفس العمل فيما يتعلق باليهود العرب الذين هاجروا بين عامي (1948–1953) إلى إسرائيل، والشرط الآخر: أن تقوم الدولة الفلسطينية بتحديد عدد اللاجئين الذين يرغبون في العودة إليها.

الطرح الافتراضي

يبدو من خلال التحليل السابق للطروحات الأكاديمية والدولية بشأن التعامل مع مسألة اللاجئين ما يأتي:

– إمكانية الاعتراف بالحقوق التي تضمنتها القرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين دون تطبيقها المباشر بحسب ما يفهمها الفلسطينيون، وتعبر عنها المواقف الرسمية للدول العربية ذات العلاقة؛ حيث بالإمكان أن تعترف إسرائيل بجزء من المسؤولية بالاشتراك مع الدول العربية والفلسطينيين أنفسهم دون تطبيق، ودون تحميل إسرائيل المسؤولية بما تنص عليه هذه القرارات.

– الاعتراف بحق الفلسطينيين دون تنفيذ شرط العودة، وهذا ما تطرحه إسرائيل وتوافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وتميل إليه السلطة الوطنية الفلسطينية شريطة أن يكون هناك مسؤولية إسرائيلية، وتعويض معنوي للفلسطينيين من خلال جواز السفر الفلسطيني وعدم تدخل إسرائيل في الأعداد التي قد تهدد أمنها من ناحية ديموغرافية.

– عودة بعض اللاجئين في إطار لم الشمل إلى إسرائيل وبشكل تدريجي لا يزيد على بضعة آلاف سنوياً.

– عدم احتمال تطبيق حق العودة الكامل أو الجزئي في ظل المواقف الإسرائيلية، والضعف العربي في الوقت الحالي ولأسباب عدة أشير إليها في بداية هذه الدراسة، وهي تتعلق بسلوكيات السلطة الوطنية التفاوضية.

– التعويض وهو البديل الأرجح، وله عدة مشكلات ليست موضوع نقاش في هذه الدراسة بشكل مفصل (Brynen, 1996, 1999, Arzt, 1997, 1999, Zeriffi, 1999).

– الاستيعاب: ويبدو أنه أمر لا مفر منه في ظل الطروحات السابقة وفي وضع النظام العربي والنظام الدولي، ومحاولة تهميش دور الدول المضيفة للاجئين، مما سيثير مشكلات وصراعات وأحلافاً عربية – عربية، وبخاصة بين الطرف الفلسطيني الذي يرتكز في مواقفه على تأييد دولة ما مقابل الدول الأخرى (Shiblak,1999).

وباختصار فإن الطرح المتوقع يشمل العناصر الآتية:

1 – الاستيعاب والتوطين من قبل الدول المضيفة.

2 – التعويض المجزأ أو على دفعات طويلة المدى.

3 – عودة بعض اللاجئين في إطار لم الشمل.

4 – اعتذار إسرائيلي بشكل مخفف جداً يخص البعد الإنساني.

أما بالنسبة لأهم القضايا المتعلقة بقضية اللاجئين الواردة في الطرح الافتراضي فهي تشتمل على الجوانب الآتية:

أولاً – القانون الدولي: يجب أن نتيقن أن الاعتماد على القانون الدولي في هذه القضية لم يثبت أي شيء يذكر، بسبب عدم التزام الأطراف قرارات الشرعية الدولية – وتحديداً إسرائيل – إلا إذا كانت هناك إرادة عربية جادة أو قوة دولية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تنفذ مثل هذه القرارات، وهذا غير وارد في قضية اللاجئين؛ لأنها تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني (Quigley, 1999).

ثانياً – الأرقام: وفي هذه القضية هناك عدد من الأسئلة بحاجة إلى إجابات دقيقة: من الذي ستشمله العودة والتعويض؟ وما آليات التعويض والفترة الزمنية؟ ومن هم الذين سيمنحون حق العودة؟ وكم عددهم؟

ثالثاً – الحق (دون العودة)؛ وهو إمكانية اعتراف إسرائيل بحق العودة – نظرياً – من غير تطبيق عملي؛ نتيجة للمخاوف الأمنية التي يبرزها الطرف الإسرائيلي، كيف سيكون التعامل مع هذا الحق؟ وما الأسس والقواعد لإشعار اللاجئين نفسياً أن الحق عاد (رمزياً)؟

رابعاً – الاستيعاب: ما موقف الدول المضيفة من هذه القضية؟ وما ردود فعلها؟ وأين حقوقها؟ وما المشكلات الكامنة في هذا الموضوع؟

كيفية التعامل مع الطرح الافتراضي

هناك وجهات نظر عدة تراوح بين المثالية، والواقعية، والأيديولوجية... إلخ للتعامل مع هذا الطرح؛ لكن التنفيذ العملي يجعلها في إطار من الأماني والآمال، وبخاصة ما يتعلق بالرؤية المثالية. لكن الدراسة ستحاول قدر الإمكان طرح عدد من الأسس والقواعد التي قد تساعد على بناء إستراتيجية عربية للتعامل مع هذه القضية إذا ما حدث السيناريو المبني على مقارنة نتائج الطروحات الأكاديمية والسياسية التي سبقت مناقشتها.

ويمكن القول إن هناك ثلاث مدارس فكرية تقدم آلية للتعامل مع هذا الطرح، وهي:

– **المدرسة الأولى:** تنادي بـ (لا) لأيّ أسس، وترفض التعامل مع هذا الأمر، وهذه إستراتيجية مطروحة من قبل عدد من القوى السياسية في الوطن العربي.

ويمكن القول إن هذه القوى ليس لديها أية بدائل حقيقية للتعامل مع هذه القضية؛ وعادة فإنها ترفض أصلاً عملية السلام وحل قضية اللاجئين في إطار عملية المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي.

– **المدرسة الثانية:** تنادي بقبول ما هو ممكن في ظل الوضع الحالي، ومحاولة فرض الشروط الممكنة لتطبيق هذه الطروحات، وبخاصة ما يتعلق بموضوع التعويض للاجئين وللدول المضيفة.

– **المدرسة الثالثة:** تطالب هذه المدرسة بتأجيل بحث قضية اللاجئين حتى إعلان الدولة الفلسطينية، وعندها يكون أمر حل هذه القضية أسهل، ولا سيما ما يتعلق بحق العودة إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، إذا ما حصلت هذه السلطة على سيادة تضمن لها حرية التصرف بمن يدخل أراضيها ومن يخرج منها، والفرق بين المدرستين الثانية والثالثة هو فرق التوقيت لا فرق القبول بالواقع.

ملاحظات تمهيدية لبناء أسس التعامل مع الطرح الافتراضي

في إطار الدراسات العلمية والسياسية مع هذه القضية تبرز مجموعة من الملاحظات التي يمكن أن تشكل الركيزة الأساسية لأسس هذا التعامل وقواعده، وهذه الملاحظات هي:

أولاً – يبدو أن معظم الطروحات يميل إلى محاولة إقناع الطرف الفلسطيني بأن مسألة العودة أمر غير ممكن، وبناء على ذلك لا بد من التعويض والتوطين، لذا نجد كثيراً من الدراسات الغربية والعربية أيضاً تغوص في التعويض وآلية التعويض إلى غير ذلك، وتشكل بذلك اقتناعا غير مباشر بعدم إمكانية العودة.

ثانياً – مسألة ربط مستقبل القدس بقضية اللاجئين: إن هذه المسألة في غاية الخطورة؛ حيث يمكن أن يحدث انفراج في موضوع القدس على حساب قضية اللاجئين، ففي مقابلة مع «ساندي بيرغر» مستشار الأمن القومي الأمريكي بتاريخ (2000/8/1) (US Embassy Home page 2000) لم يقدم الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني أي موقف واضح، ولم يعطيا أي التزام بقضية اللاجئين وقضايا الحل النهائي الأخرى ما لم يتم التعامل أولاً مع قضية القدس؛ لذا يمكن القول إن زيارات «عرفات» للدول العربية، وبخاصة مصر بعد قمة «كامب ديفيد» الثانية ما هي إلا محاولة لأخذ غطاء عربي – إسلامي لمسألة القدس. وبناء على ذلك؛ هل «مسألة اللاجئين» محسومة لصالح الطروحات الإسرائيلية؟ حيث يمكن أن توافق عليها في ظل نظام المفاوضات التي

لا يمكن أن تنجح بحسب رأي بعض الخبراء إذا لم تكن ضمن (Packaging) (Richard Haass and Shibley Telhami, July, 27, 2000) US Embassy Home Page. وإن مسألة الغطاء لا يمكن أن تتحملها بعض الدول العربية عن غيرها كما يرى «توماس فريدمان» مقابلة (US. Embassy Home Page, 2000, August, 1).

ثالثاً – لا بد أن تقوم الإستراتيجية العربية، وبخاصة الفلسطينية، بالضغط على إسرائيل من خلال توافق عربي وليس من خلال سياسات المحاور مع أطراف على حساب أطراف أخرى، وقد ظهر ذلك من خلال تصريحات الرئيس الأمريكي للتلفزيون الإسرائيلي في مقابلة شهر (7–2000) (Israeli TV, 2000).

رابعاً – عرضت الدراسة منذ البداية مسألة تأجيل القضايا الحساسة إلى المراحل النهائية في اتفاقية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكانت غير موفقة وتعبر عن لهفة بعض الأطراف في سلام مستعجل، وإن التعامل مع القضايا ضمن مراحل محددة مع ضمانات واضحة وعملية كان هو الأسلم لحفظ الحقوق وإبقاء أوراق الضغط الفلسطينية والعربية قوية، حيث عرضت هذه القضايا لأول مرة في مؤتمر «كامب ديفيد» الثاني؛ لذا لا يتوقع أن تكون الإستراتيجية الفلسطينية واضحة مقابل الإستراتيجية الإسرائيلية التي ذهبت إلى المؤتمر ولديها مشاريع مدروسة واضحة على عكس الجانب الفلسطيني. ويمكن القول إن تشكيل مجموعة اللاجئين بعد مؤتمر مدريد تحت الرعاية الكندية قبل توقيع المعاهدة الإسرائيلية – الفلسطينية، كانت تصب في اختبار الإمكانية العملية لاستيعاب اللاجئين في الدول المضيفة لهم.

خامساً – عندما عرضنا مشروع «دونا آرزت» وطروحاتها في بداية هذه الدراسة ظهر أنها أثارت استغراب كثير من المحللين؛ لكنها كانت قديمة نسبياً من الناحية الزمنية، فهي تشير إلى أنها شكلت العمود الفقري لمباحثات «كامب ديفيد» كما رأى ذلك (Richard Haass and Shibley Telhami, US Embassy Home page, 2000) والطرح الذي استنتجناه يشتمل على ما يأتي:

– إمكانية عودة بعض لاجئي عام (1948) وعام (1967) بشكل محدود ضمن إعادة لم الشمل لبعض العائلات.

– إمكانية تقديم تعويضات بهدف التوطين، وللراغبين في عدم العودة، بإسهامات إسرائيلية؛ لكن الجزء الأكبر ستتحمله الدول العربية والغربية.

– سيعلن الإسرائيليون من خلال تصريح محدود حزنهم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين (Statement of sorrow).

الأسس العامة للتعامل مع الطرح الافتراضي

بناء على ما تقدم لا بد قبل الحديث عن إستراتيجية عربية للتعامل مع قضية اللاجئين الأخذ بالأسس الآتية:

– يجب العمل في إطار البيئة المكونة للفكر، وهي تقوم على أنه لن يكون هناك سلام في المنطقة ولا نهاية للصراع العربي الإسرائيلي ما لم تحل قضية اللاجئين وتعالج بشكل يرضي الشعب الفلسطيني، بحيث يكون هذا الأمر هو الانطلاقة والمرجعية في التعامل مع الطرف الإسرائيلي.

– يجب التركيز على فكرة مهمة مفادها أن الطرح الواقعي الافتراضي الذي قدمته الدراسة لا يلبي رغبات الشعب الفلسطيني ولن يرضي طموحاته؛ لذا يجب التركيز إعلامياً على أن مثل هذا الطرح، وإن قبل رسمياً من قبل الأطراف المتفاوضة، فإنه سيشكل قوة أساسية مستقبلية لانهيار عملية السلام في المنطقة.

– يجب التركيز على سلّم أولويات التعامل مع هذه القضية المصيرية؛ من حيث الضغط العربي والدولي لاعتراف إسرائيل بالمسؤولية الكاملة عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كقاعدة أساسية قبل التفاوض على القضايا التي تتبع هذا الأمر.

– يجب أن يقوم الطرف الفلسطيني بالتنسيق الحقيقي والفعّال مع الأطراف العربية ذات العلاقة الوطيدة (وبخاصة الأردن) قبل خوض المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، ويجب ألا تتم عملية التنسيق بعد طرح الأوراق الفلسطينية على طاولة المفاوضات؛ لأن ذلك لا يعتبر تنسيقاً بل مفاوضات إضافية مع الأطراف العربية للقبول بموقف الطرف الفلسطيني.

– يجب أن يحافظ الطرف الفلسطيني على الحقوق المتبقية للشعب الفلسطيني من خلال قضية اللاجئين وحقوق الدول ذات العلاقة بهذه القضية؛ لذا لا بد من أن يبتعد الموقف الفلسطيني عن المنافع الذاتية ومحاولة تعظيم الفوائد المتوخاة لكل الأطراف.

– يجب دعم اللاجئ الفلسطيني للصمود على موقفه من أجل إعطائه الحافز من أجل الاستمرار في المطالبة بحقه في العودة والتعويض؛ لذا يجب أن تستمر الدول المضيفة بتقديم الدعم، إضافة إلى زيادة دعم وكالة الغوث، ونحن لا نريد أن نصل بحال اللاجىء – الفلسطيني – سياسياً واقتصادياً واجتماعياً إلى حالة من اليأس تفرض عليه القبول بأي حل مطروح.

– يجب ألا تكون معالجة قضية القدس على حساب قضية اللاجئين؛ لذا يجب عدم استخدام نظام (Packaging) من قبل الطرف الفلسطيني في المفاوضات، التي يفضلها الطرف الإسرائيلي، وهذا هو الذي أدى إلى مؤتمر «كامب ديفيد» الثاني.

– يجب على الطرف الفلسطيني ألا يقتصر اهتمامه على إقامة الدولة الفلسطينية بغض النظر عن مصالح الشعب الفلسطيني، والأطراف الأخرى التي تحملت مع هذا الشعب كثير من المعاناة.

– لا بد أن يكون هناك دور محوري وأساسي للرأي العام الفلسطيني في هذه القضية عن طريق استفتاء عام، يمكن أن يشكل ورقة قوة تفاوضية للمفاوض الفلسطيني تناقش من خلاله أهمية حل هذه القضية على شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية وعلاقة ذلك باستقرار المنطقة.

– يجب تثقيف اللاجئين بحقوقهم القانونية في هذه المسألة.

– يجب أن يتجه التركيز، من خلال مؤشرات سياسية، على أن عدم تنفيذ حق العودة للاجئين والقبول بالتعويض ما هو إلا إستراتيجية قصيرة الأجل، حيث يمكن أن يتوقف الصراع لوقت قصير ويعود مرة أخرى ليشكل انتكاسة لعملية السلام في المستقبل؛ لذا لا بد من إقناع العالم بأن سياسة الخطوات سياسات عقيمة جربتها «أمريكا» في «فيتنام».

– لا بد من التركيز على قضية جوهرية من وجهة نظر الشرعية الدولية؛ وهي أن الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي حول قضية اللاجئين لا يلغي القرارات الدولية المتعلقة بهذه القضية؛ لذا يجب على القانونيين بحث هذه المسألة بشكل دقيق؛ إذ يمكن للاجئين من خلال لجان شعبية ممثلة أن تقدم شكاوى إلى محكمة العدل الدولية.

– يجب التركيز على المناقشة والحوار في هذه القضية الحساسة دون اللجوء إلى التشكيك بآراء القوى النشطة على الساحة العربية والدولية ومواقفها، ويجب على من لديهم أفكار أن يطرحوها دون الخوف من التشكيك الذي قد يثار أحياناً من قبل البعض.

– يجب الابتعاد عن الخوض في التعريفات الاسمية والتمييز القائم بين اللاجئ والنازح، وهنا لا بد من الإشارة إلى ما ذكره سامي الخزندار (2000) في كتابه عن الكونفدرالية حيث يقول:

«يتحفظ الباحث على مصطلح اللاجئين والنازحين، حيث يلاحظ أن مصطلحي اللاجئين (أي الفلسطينيين الذين غادروا فلسطين بعد حرب 1948) والنازحين (أي الفلسطينيين الذين غادروا فلسطين بعد عام 1967) يفترض أن يخضعا لواقع قانوني واحد وهو قرار حق العودة رقم (194) الصادر عن الأمم المتحدة، ومن الملاحظ أنه في إطار السياسات البراغماتية العربية وعلى ضوء العجز العربي مقابل إسرائيل، أصبح هذان المصطلحان يعبران عن حالتين يتم التعامل معهما بشكل ومواقف «براغماتية» متنوعة يترتب عليها آثار قانونية وسياسية مختلفة».

– لقد أدى الأردن دوراً محورياً في قضية اللاجئين على مدار العقود الماضية؛ لذا يعتبر هذا الدور محورياً في أي حل لقضية اللاجئين، وعليه يجب أن يكون دور الأردن واضحاً في التركيز على الثوابت الأردنية من مسألة اللاجئين، وأخذ هذه المواقف بشكل جدي وأساسي في أي مشروع لإستراتيجية عربية للتعامل مع هذه المسألة (The Scotsman, 1999).

خاتمة

عالجت الدراسة الحالية كيفية التعامل مع الطروحات الدولية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وقدمت تحليلاً علمياً للطروحات المؤثرة في التعامل مع هذه القضية تنطوي على الطروحات السياسية والأكاديمية التي ظهرت خلال السنوات الماضية. وأبرزت الدراسة أهم العوامل التي أثرت في هذه القضية والعناصر المحددة لها منذ بداية عملية السلام في منطقة الصراع العربي – الإسرائيلي، وقدمت خلاصة الطروحات الدولية الأكاديمية والسياسية في إطار حل افتراضي يضم في عناصره الأساسية صعوبة تنفيذ مبدأ حق العودة في ظل الأوضاع الدولية والعربية الراهنة، ونتيجة لعوامل مختلفة تتعلق بسلوكيات المفاوض الفلسطيني، كما اقترحت الدراسة فكرة العودة الرمزية، والتعويض والاستيعاب باعتبارهما الحل الواقعي لهذه القضية.

وعرضت الدراسة عدداً من الملاحظات النقدية والأسس العلمية للتعامل مع هذا الطرح؛ مبنية على أسس التنسيق العربي، وعدم ترك المفاوض الفلسطيني وحده، وكذلك إقناع المفاوض الفلسطيني، بعدم تجاوز الأطراف الأخرى ذات العلاقة الوطيدة بموضوع اللاجئين وبخاصة الأردن، حتى لا يضعف موقفه التفاوضي، ومن ثم تضيع بعض الحقوق المشروعة، التي لا يمكن أن تستعاد إلا بالتنسيق الكامل مع تلك الأطراف.

وفي الختام لا بد من الإشارة إلى تحول جوهري فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين من منظور أحداث انتفاضة الأقصى والممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وهي محاولة الإبقاء على الوضع الكائن؛ أي المحافظة على الفلسطينيين في الداخل في ظل تهديدات المؤسسة الإسرائيلية بطرد مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة. وبناء عليه فإن الحل الافتراضي الذي طرحته الدراسة هو الذي يمكن أن يطبق في الوضع السياسي العربي الراهن.

المصادر

سامي الخزندار (2000)، **الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

سلمان أبوستة (2001). **حق العودة مقدس وقانوني وممكن.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عدنان أبو عودة (1999). **إشكاليات السلام في الشرق الأوسط.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عدنان هياجنة (1999). **دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه الوطن العربي.** أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

Alpher, J. & Shikaki K. (1998). The Palestinian refugee problem and the right of return. Paper No. 98-7. A project of the program on International conflict analysis and resolution, Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University. Internet ed.

Arzt, D. (1996). Negotiating the last taboo: Palestinian refugees. *Fofgnet Digest,* 29-31, January. Internet Edition.

Arzt, D. (1997) *Refugees into citizens: Palestinian and the end of the Arab - Israeli conflict*. New York: Council on Foreign Relations Press.

Arzt, D. (1999). The right to compensation: The right to compensation basic Principle under international law: A background paper. Paper presented at the international Development Research Center's Workshop on Compensation for Palestinian Refugees. Ottawa, July 14-15, Internet ed.

Brittain, V. (2000). Going home time. *The Guardian* (April 26). Internet Edition.

Brynen, R. (1996). The funding of Palestinian refugee compensation. *Fofgnet Digest,* March, Internet Edition.

Brynen, R. (1999). Financing Palestinian refugee compensation. Workshop papers. PRRN, Canada: Montreal, Internet Edition.

Hassassian, M. (1999) Historical justice and compensation for Palestinian refugees.'' PNA Official Website.

Israeli TV (2000). Transcript: Clinton Interview by Israeli Television on Peace Talks. July, 28. Internet ed.

Quigley, J. (1999). Compensation for Palestinian refugees: Initial comments. Paper presented to the workshop on the issue of compensation for Palestinian refugees. International Development Research Centere, Ottawa, July 14-15, 1999, Internet ed.

Massad, J. (1999). Return or permanent exile? *Critique* (Spring): 2-23. Internet ed.

Rabah, R. (1996). Palestinian Refugees and displaced and the final status negotiations. Beirut: Arab Progress House for Press, Publishing, and Distribution. Internet ed.

Shiblak, A. (1999). Residency status and civil rights of Palestinian in Arab countries. *Shaml Website*.

Schiff, Z. (1999). Israeli preconditions for Palestinian statehood. The Washington Institute for Near East Policy *(http//:www.Washington institut.Org)*.

The Washingtion Institute for Near East Policy (1999). The Bark Victory: Implications for Israel, The peace process, and U.S. Policy. *(http://www./washiungton institute.Org)*.

The Scotsman. (1999). Jordan rejects plan for refugees to settle. October, 7 Internet Edition.

Zeriffi, M. (1999). Compensation of part of a comprehensive sloution to the Palestinian refugee problem. Paper prepared for international Development Centre: Palestinian refugee research Net. Internet ed.

Zureik, E. (1999). Public opinion and Palestinian refugees. Report submitted to the international development research center, Ottawa, December. Internet ed.

UN Secretary-General (2000). Message to the conference on Palestine refugees. PNA official website (April 27, 2000).

US Embassy Home Page (2000). Transcript: Berger interview with Charlie Rose on Mideast Peace Talks, August, 1. Internet ed.

US Embassy Home Page (2000). Transcript: Brookings Briefing on Camp David II Peace Talks, July, 27. Internet ed.

مقدم في: يوليو 2001.

أجيز في: أغسطس 2003.

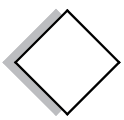

Politics

The Future of the Palestinian Refugees: How to Deal with the International Initiatives

Adnan M. Hayajneh*

This futuristic study is an attempt to forecast the outcome of one of the final status issues in the Palestinian - Israeli conflict, that is the refugees' issue. The study offered many initiatives at several levels including the Palestinian, Arab, Israeli, and international to deal with. The study discussed the schools of thought regarding this issue in order to build an Arab strategy based on the Realist school of thinking. The study analyzed the major initiatives offered by leading academics and practitioners. It did also offer a hypothetical solution that might see the light taking into consideration the international environment as well as the Arab negotiation position namely the Palestinian one. This hypothetical as well as the Arab negotiation position namely the Palestinian one. This hypothetical initiative include the following: The possibility of accepting the right of the Palestinian refugees with out implementing it on the ground namely the return of return, the possibility of return of some refugees, only a small number, the concentration on financial compensation, the pressure of the hosting countries of the refugees to settle them and finally an Israeli apology for the suffering of the Palestinian refugees. The study also offered some insights that might help decision makers to work and deal with this hypothetical initiative.

Keywords: The Palestinian refuges issue, Final status negotiations, The right of return, Financial compensation, The peace process, Initiatives to deal with the refugees problem.

* Associate Professor of Political Science The Hashemite University-Jordan.